

53/2016

النحوين	النحوين
2016	٢٠١٦
النحوين	النحوين

١٢٠١٦

مشروع قانون أساسي

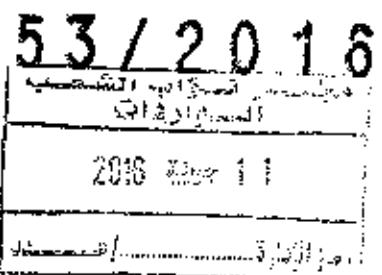
يتعلق بالموافقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة

المملكة العربية السعودية لتنظيم نقل الأشخاص والبضائع على الطرق

البرية (الطرقات) بين وعبر أراضي البلدين

فصل وحيد:

تمت الموافقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية لتنظيم نقل الأشخاص والبضائع على الطرق البرية (الطرقات) بين وعبر أراضي البلدين، الملحق بهذا القانون الأساسي والمبرم بمدينة الرياض في 22 ديسمبر 2015.



شرح الأسباب

(مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية لتنظيم نقل الأشخاص والبضائع على الطرق البرية (الطرقات) بين وعبر أراضي البلدين)

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية، بالرياض بتاريخ 22 ديسمبر 2015، اتفاقاً لتنظيم نقل الأشخاص والبضائع على الطرق البرية (الطرقات) بين وعبر أراضي البلدين.

يهدف هذا الاتفاق إلى تطوير العلاقات التجارية بين البلدين وتعزيز وتنمية وتسهيل وتنظيم نقل الأشخاص والبضائع على الطرق بينهما، وينص خاصه على ما يلي:

- السماح لوسائل النقل المسجلة بأراضي أحد الطرفين المتعاقدين بدخول أراضي الطرف المتعاقد والتنقل فيها أو المرور عبرها وذلك حسب أنظمتها وقوانينها،
- السماح بتشغيل خدمات منتظمة وغير منتظمة لنقل الأشخاص بالحافلات وسيارات الأجرة بين بلديهما من قبل ناقلين مرخص لهم من السلطة المختصة للطرف المتعاقد الآخر،
- السماح بتشغيل خدمات النقل السياحي بين بلديهما من قبل ناقلين مرخص لهم من السلطة المختصة للطرف المتعاقد الآخر،
- اعتماد ممثل مفوض للناقل في بلد الطرف المتعاقد الآخر،
- إعفاء العربات المسجلة بأراضي أحد الطرفين المتعاقدين من جميع الرسوم والضرائب المتعلقة بالإسترداد عند دخولها أو عبورها لأراضيهما ،
- إعفاء الوقود في الخزان التقليسي والزيوت لوسيلة النقل وكذلك قطع الغيار الاحتياطية والأمنية الخاصة بالسائق ومساعده من الرسوم الديوانية،
- عدم السماح لوسائل النقل الفارغة المسجلة في بلد أحد الطرفين المتعاقدين بدخول أراضي الطرف المتعاقد الآخر إلا بتراخيص من السلطة المختصة بهذا الطرف،
- عدم السماح لوسائل النقل المسجلة في بلد أحد الطرفين المتعاقدين بتحميل الأشخاص أو البضائع من بلد الطرف المتعاقد الآخر إلى بلد ثالث إلا بتراخيص ،
- النظر في تنمية العلاقات بين البلدين في مجال النقل البري والصعوبات في تنفيذ هذا الاتفاق والمقترحات الخاصة بتعديلاته من خلال اللجنة مشتركة التونسية السعودية للتعاون الثنائي. ذلك هو الغرض من مشروع القانون المعروض.